مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
www.stcrs.com.ly
العدد 22 سبتمبر 2023
Volume 22 september 2023
مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
تم استلام الورقة بتاريخ:11/ 11 /2023م وتم نشرها على الموقع بتاريخ:22/ 12/2023م

الأسواق غير النظامية والاقتصاد الليبي استكشاف أثر المعاملات المالية غير الرسمية

أ. ميلاد محمد المنفي
جامعة درنة،كلية الاقتصاد - قسم التمويل والمصارف
milod_milod@live.co.uk

المستخلص:

تقدم هذه الدراسة تحليلا شاملا للأسواق المالية غير الرسمية في ليبيا، حيث تدرس دورها وتأثيرها على القطاع المالي الرسمي والاقتصاد الأوسع. ومن خلال التركيز على خصائص وديناميكيات هذه الأسواق، يهدف البحث إلى تقييم تأثيرها على الشمول المالي والنمو الاقتصادي والاستقرار. وباستخدام منهجية تحليلية، تم جمع البيانات الأولية من خلال استبيانات منظمة من عينة متنوعة مكونة من 36 مشاركًا، واستكملت بمراجعة شاملة للأدبيات الموجودة. تكشف النتائج عن وجود علاقة كبيرة بين الأنشطة المالية غير الرسمية والاقتصاد الليبي، مما يسلط الضوء على إمكانية الوصول إلى الأسواق غير الرسمية ومصداقيتها مقارنة بالمؤسسات المالية الرسمية. وتشمل العوامل الرئيسية التي تؤثر على المشاركة في هذه الأسواق المعرفة المالية، والتصورات التنظيمية، وقضايا إمكانية الوصول. وتؤكد النتائج أهمية إصلاحات السياسات لدمج القطاعين الرسمي وغير الرسمي، وتعزيز الثقافة المالية وتعزيز بيئة اقتصادية أكثر شمولا واستقرارا. تساهم هذه الدراسة في فهم الدور المزدوج للأسواق غير الرسمية في الاقتصادات التي تعاني من حواجز دخول عالية وتوفر رؤى قيمة لواضعي السياسات في تطوير استراتيجيات التنمية الاقتصادية والشمول المالي. تشمل الكلمات الرئيسية للدراسة المعاملات المالية غير الرسمية، والاقتصاد الليبي، والخدمات المالية الرسمية، ونقص الثقة، والبيئة التنظيمية، والشمول المالي.

الكلمات المفتاحية: المعاملات المالية غير الرسمية، والاقتصاد الليبي، والخدمات المالية الرسمية، ونقص الثقة، والبيئة التنظيمية، والشمول المالي.

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
www.stcrs.com.ly
العدد 22 سبتمبر 2023
Volume 22 september 2023
مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
تم استلام الورقة بتاريخ:11/ 11 /2023م وتم نشرها على الموقع بتاريخ:22/ 12/2023م

Informal Markets and the Libyan Economy Exploring the impact of informal financial transactions.

Milad Mohamed EL-Manafi
Department of Finance and Banking . Faculty of Economics - University of Derna,
Email: milod_milod@live.co.uk

Abstract:
This study provides a comprehensive analysis of the informal financial markets in Libya, examining their role and impact on the formal financial sector and the wider economy. Focusing on the characteristics and dynamics of these markets, the research aims to assess their influence on financial inclusion, economic growth, and stability. Employing an analytical methodology, primary data was gathered through structured questionnaires from a diverse sample of 36 respondents, complemented by a thorough review of existing literature. The results reveal a significant correlation between informal financial activities and the Libyan economy, highlighting the accessibility and trustworthiness of informal markets as compared to formal financial institutions. Key factors influencing participation in these markets include financial literacy, regulatory perceptions, and accessibility issues. The findings underscore the importance of policy reforms to integrate informal and formal sectors, enhancing financial literacy and fostering a more inclusive and stable economic environment. This study contributes to the understanding of the dual role of informal markets in economies with high entry barriers and provides valuable insights for policymakers in developing strategies for economic development and financial inclusivity.
Keywords: Informal financial transactions, Libyan economy, formal financial services, lack of trust, regulatory environment, and financial inclusion.

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
www.stcrs.com.ly
العدد 22 سبتمبر 2023
Volume 22 september 2023
مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
تم استلام الورقة بتاريخ:11/ 11 /2023م وتم نشرها على الموقع بتاريخ:22/ 12/2023م

القسم الأول: الإطار العام للدراسة

المقدمة:

تركز هذه الدراسة على انتشار المعاملات المالية غير الرسمية في ليبيا، حيث يمتلك 10% فقط من البالغين حسابات مصرفية بسبب غياب الهياكل المالية الرسمية مثل مكتب الائتمان أو البورصة (البنك الدولي، 2020). ويهدف إلى تحليل تأثير الأسواق غير الرسمية على عدم المساواة الاقتصادية وتأثيراتها على تنمية القطاع المالي الرسمي. يستعرض البحث الأدبيات الموجودة حول الأسواق غير الرسمية ودورها في الاقتصادات النامية، ويتناول جوانبها القانونية والتنظيمية والاجتماعية (Smith, 1994; Schneider et al., 2000; Perry et al., 2007). وتسلط الدراسة الضوء على الطبيعة المتعددة الأوجه للاقتصاد غير الرسمي، وتهربه من اللوائح الحكومية، ودوره المزدوج كمصدر لعدم الكفاءة ومحرك محتمل لنمو القطاع الرسمي في الاقتصادات التي تعاني من حواجز دخول عالية. الهدف هو استكشاف التأثيرات المحددة لهذه الأسواق في ليبيا، مع التركيز على أهميتها في الاقتصاد وتأثيرها المحتمل على التقدم الاقتصادي الرسمي.

مشكلة الدراسة:

تركز الدراسة حول القطاع المالي في ليبيا على ثلاثة أسئلة رئيسية :

1. كيف تؤثر الأسواق غير الرسمية ومعاملاتها في ليبيا على تطوير القطاع المالي الرسمي، بما في ذلك تأثيرها على الشمول المالي والنمو الاقتصادي والاستقرار؟
2. ما هي الخصائص والديناميكيات الرئيسية للأسواق غير الرسمية في ليبيا، وكيف تتفاعل مع القطاع المالي الرسمي؟
3. ما هو الدور الذي تلعبه السياسات واللوائح الحكومية في تشكيل السوق غير الرسمية، وكيف يمكن تحسينها لتسهيل تطوير القطاع المالي الرسمي في ليبيا؟.

أهمية الدراسة:

تعتبر هذه الدراسة حاسمة لفهم الأسواق غير الرسمية الكبيرة في ليبيا وتأثيرها على الاقتصاد الوطني وهو يفيد في وضع السياسات لتعزيز الشمول المالي والتقدم الاقتصادي، لاسيما في

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

تم استلام الورقة بتاريخ:11/ 11 /2023م وتم نشرها على الموقع بتاريخ:22/ 12/2023م

ضوء التحديات الأخيرة التي تواجهها ليبيا، ويساعد البحث في إصلاح الأنظمة لدعم الاقتصاد الرسمي ويقدم نظرة ثاقبة لسلوك المشاركين في السوق غير الرسمية، وهو أمر ضروري لدمج القطاعين المالي غير الرسمي والرسمي.

أهداف الدراسة:

1. تحليل خصائص ووظائف الأسواق غير الرسمية في ليبيا وتفاعلها مع القطاع المالي الرسمي، بما في ذلك تقييم تأثيرها على الشمول المالي والنمو الاقتصادي والاستقرار.
2. دراسة العوامل المؤثرة على سلوك الجهات الفاعلة في السوق غير الرسمية في ليبيا، بما في ذلك الدوافع والحوافز والقيود.
3. تقييم تأثير السياسات والأنظمة الحكومية على السوق غير الرسمية وصياغة توصيات لتعزيز تنمية القطاع المالي الرسمي من خلال مواجهة تحديات الأسواق غير الرسمية.

فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية الصفرية (H0) : لا توجد علاقة بين المعاملات المالية غير الرسمية والاقتصاد الليبي.

الفرضية الفرعية الصفرية الأولى: لا توجد علاقة بين خصائص الأسواق غير الرسمية والاقتصاد الليبي عند مستوى الدلالة المعنوية 5٪.

الفرضية الفرعية الصفرية الثانية: لا توجد علاقة بين تأثير الأسواق غير الرسمية على تطوير القطاع المالي الرسمي والاقتصاد الليبي عند مستوى الدلالة المعنوية 5%.

الفرضية الفرعية الصفرية الثالثة: لا توجد علاقة بين العوامل المؤثرة في سلوك السوق غير الرسمية والاقتصاد الليبي عند مستوى الدلالة المعنوية 5%.

الفرضية الرئيسية البديلة (H1): توجد علاقة بين المعاملات المالية غير الرسمية والاقتصاد الليبي.

الفرضية الفرعية البديلة الأولى: توجد علاقة بين خصائص الأسواق غير الرسمية والاقتصاد الليبي عند مستوى الدلالة المعنوية 5%.

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

تم استلام الورقة بتاريخ:11/ 11 /2023م وتم نشرها على الموقع بتاريخ:22/ 12/2023م

الفرضية الفرعية البديلة الثانية: توجد علاقة بين تأثير الأسواق غير الرسمية على تطوير القطاع المالي الرسمي والاقتصاد الليبي عند مستوى الدلالة المعنوية 5%.

الفرضية الفرعية البديلة الثالثة: توجد علاقة بين العوامل المؤثرة في سلوك السوق غير الرسمية والاقتصاد الليبي عند مستوى الدلالة المعنوية 5%.

متغيرات الدراسة :

المتغير التابع: الاقتصاد الليبي. المتغيرات المستقلة: المعاملات المالية غير الرسمية، خصائص الأسواق غير الرسمية في ليبيا، العوامل المؤثرة في سلوك السوق غير الرسمي في ليبيا، تأثير الأسواق غير الرسمية على تطوير القطاع المالي الرسمي في ليبيا، دور السياسات واللوائح الحكومية في تشكيل مشهد السوق غير الرسمي في ليبيا.

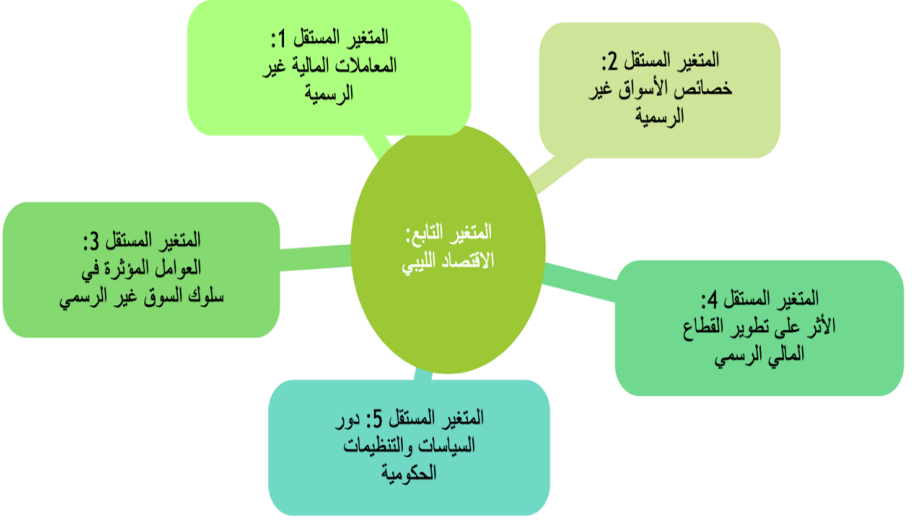

شكل رقم (1) نموذج الدراسة

منهجية الدراسة :

يستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي لدراسة مشكلة البحث وعناصرها واستخلاص النتائج. ويتضمن دراسة ميدانية لجمع البيانات عن طريق الاستبيانات. تجمع الاستبيانات

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

تم استلام الورقة بتاريخ:11/ 11 /2023م وتم نشرها على الموقع بتاريخ:22/ 12/2023م

البيانات الديموغرافية، بما في ذلك العمر والتعليم والخبرة العملية والوظيفة الحالية للمشاركين، إلى جانب بيانات خاصة بالدراسة مصنفة إلى أبعاد مختلفة. وبمجرد توزيع الاستبيانات وجمعها، سيبدأ تحليل البيانات باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).

القسم الثاني : الدراسات السابقة وما تضيفه الدراسة الحالية:

في سياق دراسات الاقتصاد الغير رسمي، تكشف أطروحة ملك (2009) التي قُدمت في جامعة قسنطينة عن الأبعاد المتعددة للقطاع غير الرسمي في الجزائر مقارنةً بتجارب المكسيك وتونس والسنغال، مما يوفر فهمًا شاملًا للتحديات التي تواجه الاقتصادات المختلفة في معالجة هذه الظاهرة. تستكشف الدراسة الأسباب الجذرية لنمو القطاع غير الرسمي وتقيم الاستراتيجيات المستخدمة من قبل السلطات للتعامل معها، وتُظهر تحليلًا مقارنًا يبرز الأبعاد المشتركة والفريدة بين الدول المختلفة فيما يتعلق بالاقتصاد غير الرسمي. تتواصل هذه الأفكار مع بحث حمودة (2011، 2012) الذي يركز على كيفية تأثير الاقتصاد غير الرسمي على التخطيط للتنمية المستدامة في الجزائر، مشيرًا إلى أن السياسات الحالية لم تكن كافية وتدعو إلى تحول محوري في إدارة الدولة للقطاع غير الرسمي. تشدد الدراسة على ضرورة تنفيذ تغيير جذري في الأدوار والمسؤوليات للمشاركين في عملية التنمية لتحقيق استجابة أكثر فعالية للتحديات المتعلقة بالقطاع غير الرسمي. في هذا الإطار، يأتي بحث حورية بورادة (2014) ليضيف طبقة أخرى من التحليل بدراسته لسوق الصرف الموازي في الجزائر، ويكشف عن العوامل الدافعة لنمو الاقتصاد غير الرسمي ويقترح حلولًا لتخفيف الآثار المتعددة الأوجه لهذا القطاع على المستويات الاقتصادية والاجتماعية. تقترح بورادة تعزيز المشاركة في الاقتصاد الرسمي من خلال تبسيط العمليات الإجرائية وتحسين آليات التفتيش الجمركي، مما يشير إلى أن تعزيز النظام والإشراف يمكن أن يشجع على التحول من الاقتصاد غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي. تتكامل هذه الأفكار مع نتائج Loayza and Rigolini (2011) التي تُظهر أن الاقتصاد غير الرسمي يمكن أن يعمل كشبكة أمان خلال فترات الانكماش الاقتصادي، حيث يلجأ الأفراد إلى العمل غير الرسمي كوسيلة لتوليد الدخل. وفي الصين، يكشف بحث Huang, Xue, Wang (2020) عن الأسباب

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

تم استلام الورقة بتاريخ:11/ 11 /2023م وتم نشرها على الموقع بتاريخ:22/ 12/2023م

الكامنة وراء الاقتصادات الحضرية غير الرسمية ويبرز العلاقة المعقدة مع العوامل الاقتصادية المختلفة، مما يشير إلى تأثير كبير للعولمة على نمو القطاعات غير الرسمية. سلطت دراسة M. Abid (2016) الضوء على الحاجة إلى سياسات شاملة وإصلاحات قانونية لمواجهة التحديات التي يفرضها القطاع غير الرسمي في البلدان الأفريقية، وتدعو إلى تحديد وإزالة العوائق التي تحول دون إضفاء الطابع الرسمي على القطاع وتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للأفراد المنخرطين فيه.

تُشكل الدراسات المتعلقة بالاقتصاد غير الرسمي شبكة معرفية تربط بين العديد من الجوانب الاجتماعية والاقتصادية على مستوى العالم، حيث يأتي بحث Anthony Roberts(2013) ليسبر أغوار الاقتصاد غير الرسمي من خلال عدسة علم الاجتماع المقارن والتحليل الاقتصادي الدولي، مركزًا على الطريقة التي تشكل بها العولمة الاقتصادية هذا القطاع؛ وقد أكدت نتائجه الدور المحوري للعولمة في تطور القطاع غير الرسمي، وهو ما يقدم فهمًا أعمق لتأثيرات الهياكل الاقتصادية العالمية على هذا القطاع، وتتماشى هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسة Azunre, Amponsah, Takyi, Mensah (2021) التي بحثت في الأهمية المحورية للاقتصاد غير الرسمي في التنمية الحضرية المستدامة في غانا، مشيرةً إلى أن هذا القطاع يساهم بشكل ملحوظ في التوظيف وتوليد الدخل والعدالة الاجتماعية والابتكار، مما يعزز دوره كعنصر فعال في التنمية الحضرية، وهذا التأثير يظهر بوضوح في البلدان المتقدمة . أخيرا ، بينت دراسة S. Sassen (1994) التي ركزت على العلاقة بين الهجرة والاقتصاد غير الرسمي، مؤكدةً أن استراتيجيات البقاء الناشئة من دول العالم الثالث وتدفق الهجرة يشكلان دوافع أساسية لظهور وتطور القطاع غير الرسمي في الدول المتقدمة، مما يسهم في تعميق الفهم لتداخل الاقتصاد غير الرسمي مع الديناميكيات الاقتصادية والاجتماعية العالمية.

التعليق على الدراسات السابقة وما تضيفه الدراسة الحالية :

لقد تناولت الدراسات السابقة الاقتصاد غير الرسمي على نطاق واسع، وكشفت عن تعقيداته ودوافعه وتأثيره الاقتصادي مع الإشارة إلى عدم فعالية السياسات الحكومية الحالية. لقد قاموا بالتحقيق في التفاعل بين القطاعين الرسمي وغير الرسمي، مع الأخذ في الاعتبار

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

تم استلام الورقة بتاريخ:11/ 11 /2023م وتم نشرها على الموقع بتاريخ:22/ 12/2023م

عوامل مثل الثقة والوصول والتنظيم، واستخدموا منهجيات بحثية مختلفة لتعزيز التفاهم. تضع مجموعة العمل هذه أساساً لمزيد من البحث وصنع سياسات أكثر استنارة فيما يتعلق بالتحديات والفرص التي يواجهها الاقتصاد غير الرسمي.

مساهمة الدراسة الحالية:

تقدم الدراسة الحالية رؤى جديدة حول القطاع المالي غير الرسمي الليبي، مع تسليط الضوء على تأثير فجوات الوصول، ومحو الأمية المالية، والأعراف الاجتماعية، وانعدام الثقة في المؤسسات الرسمية. ومن خلال التحليل الإحصائي، يقترح طرقًا لدمج الأسواق غير الرسمية في القطاع الرسمي وتحسين الشمول المالي، وبالتالي المساهمة في الفهم العالمي للاقتصادات غير الرسمية وإرشاد الأبحاث المستقبلية وتطوير السياسات.

القسم الثالث : الأساس النظري في الدراسة

أولا :الأسواق غير الرسمية:

تشمل الأسواق غير الرسمية أنشطة اقتصادية تتجاوز التنظيم الرسمي، مثل البيع في الشوارع والأعمال التجارية غير المسجلة، والتي غالبًا ما تنشأ من محدودية الوصول إلى الخدمات الرسمية (حورية، 2014). توفر هذه الأسواق فرصًا حاسمة للفئات المهمشة ولكنها تشكل مخاطر على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي (بودلال علي، 2013). ويعد تحليل حوكمتها ومعاملاتها أمراً أساسياً لتعزيز القطاع المالي الرسمي في ليبيا والحد من عدم المساواة المالية.

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

تم استلام الورقة بتاريخ:11/ 11 /2023م وتم نشرها على الموقع بتاريخ:22/ 12/2023م

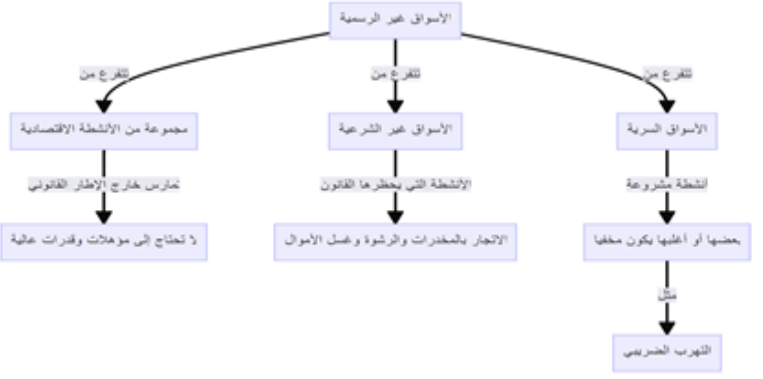

شكل رقم (2) النموذج الهيكلي للأسواق الغير رسمية

المصدر: (مطهري كمال ، بوثلجة عبد الناصر ، 2016 : ص، 67-81)

ثانيا : خصائص الأسواق غير الرسمية كما حددتها منظمة العمل الدولية بعدد من السمات الرئيسية (حمودة رشيدة ، 2011: ص 8-17):

وتتميز الأسواق غير الرسمية بوظائف منخفضة الدخل وغير مستقرة غالبا ما تكون معفاة من الضرائب، مع مخاطر فقدان الوظائف بشكل مفاجئ. ويواجه العمال، بما في ذلك الفئات الضعيفة مثل النساء والشباب، ساعات طويلة من العمل اليدوي، والتمييز، ويفتقرون إلى فرص الحصول على التدريب واستحقاقات الضمان الاجتماعي. وتتميز هذه الأسواق بظروف عمل غير آمنة، وغياب تدابير السلامة، والحد الأدنى من تمثيل العمال أو المفاوضة الجماعية.

- **يمكن أن يُعزى توسع الأسواق غير الرسمية إلى عدة عوامل رئيسية ، كما اكتشفها قره ملك في 2010/2009 (ص 11 ، 38-39):**

يتأثر نمو الأسواق غير الرسمية بعوامل مثل تقليص وظائف الدولة، والفساد الإداري، والآثار الاقتصادية العالمية على العمالة، وعدم كفاية إنفاذ القانون. كما أن العوامل الاجتماعية مثل زيادة تعليم الإناث، والأزمات الاقتصادية، والتحضر، واللوائح الصارمة تغذي توسعها.

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

تم استلام الورقة بتاريخ:11/ 11 /2023م وتم نشرها على الموقع بتاريخ:22/ 12/2023م

وتساهم الضرائب المرتفعة، وسوء الإدارة، وارتفاع معدلات البطالة، والبيروقراطية، وانخفاض الدخل في القطاع الرسمي في انتشارها.

ثالثا. النظام المالي الليبي والأسواق غير الرسمية :

- **نظرة عامة على النظام المالي الليبي:**

يواجه النظام المالي الليبي، المتخلف والذي تهيمن عليه البنوك الحكومية إلى حد كبير، عدم الاستقرار وعدم الاتساق بسبب الاضطرابات السياسية والاقتصادية طويلة المدى، وخاصة آثار ثورة 2011 والصراعات التي تلت ذلك. ويلعب مصرف ليبيا المركزي دورا تنظيميا رئيسيا ولكنه يواجه صعوبات وسط هذه التحديات (جمعية المصارف الليبية، 2012).

- **الأسواق غير الرسمية ودورها في المشهد المالي الليبي:**

وفي ليبيا، نشأت الأسواق غير الرسمية للتعويض عن أوجه القصور في القطاع المالي الرسمي، حيث تقدم خدمات مثل الحوالة، لكن طبيعتها غير المنظمة تطرح قضايا تتعلق بالشفافية والشرعية. ويواجه النظام الرسمي تحديات تتمثل في احتكارات بنوك الدولة، والمنتجات المالية المحدودة، وعدم الاستقرار السياسي، مما يعيق الاستثمار الأجنبي على الرغم من إمكانات النفط، والإصلاحات التنظيمية، والتمويل الأصغر. إن تعزيز المشهد المالي في ليبيا يتطلب بذل جهود حكومية ودولية في مجال التنظيم، ومحو الأمية المالية، والكفاءة المصرفية، ومواءمة الأسواق الرسمية وغير الرسمية(Elharati, 2021).

العوامل المؤثرة في تطور الأسواق غير الرسمية وأثرها على القطاع المالي الرسمي في ليبيا:

ينبع نمو الأسواق غير الرسمية في ليبيا من البنية التحتية المالية الضعيفة وعدم كفاية التنظيم في القطاع المصرفي الرسمي، والذي تفاقم بسبب عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي المستمر الذي يعزز الطلب على الخدمات المالية البديلة (Reitano& Shaw, 2015). ورغم أن هذه الأسواق توفر الخدمات الضرورية، فإنها تتحدى تنمية القطاع المالي الرسمي من خلال تقويض فعالية السياسة النقدية، وإعاقة التنظيم، وتفاقم عدم المساواة في الدخل، وخلق حواجز أمام دخول المؤسسات الرسمية الجديدة(Aryeetey ؛Ghate, 1992

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

تم استلام الورقة بتاريخ:11/ 11 /2023م وتم نشرها على الموقع بتاريخ:22/ 12/2023م

(&Udry, 2000) ويعد دمج هذه الأسواق في الاقتصاد الرسمي أمراً بالغ الأهمية لتحقيق الاستقرار والنمو.

التحليل الإحصائي :

مقدمة:

يوضح هذا الفصل المنهج التجريبي للبحث، مع التركيز على جمع البيانات الأولية والتحقق من صحة أدوات البحث من خلال التحليل الاستكشافي. وهو يعرض تفاصيل تصميم البحث، والاختيارات المنهجية، وجمع البيانات، وعمليات التحليل، وكلها تتماشى مع الموقف المعرفي للباحث لضمان سلامة الدراسة ودقتها.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من تجار ومواطنين وأصحاب وموظفون بكافة الفئات بمدينة بنغازي والبيضاء وبن وليد وسرت وطبرق وغيرها، فيما يتعلق بعينة الدراسة، فقد تم استخدام أسلوب العينة العشوائية البسيطة لاختيار أفراد العينة من أفراد المجتمع، حيث تم توزيع عدد 52 استمارة استبيان وقد تم استرجاع عدد من الاستمارات الموزعة بلغت 46 استمارة، منها عدد 36 قابلة للتحليل، وبالتالي تكون نسبة الاستجابة 67.31% وهذه النسبة يمكن اعتبارها مقبولة نسبيا.

ثبات مقياس الدراسة:

يقصد بالثبات بأنه مؤشر لدرجة الدقة أو الضبط في عملية القياس. وثبات أداة الدراسة (الاستبيان) يعني التأكد من أن الإجابة ستكون واحدة تقريباً، لو تم تكرار القياس على الشخص نفسه عدة مرات في الظروف نفسها. تم تقييم ثبات استبيان الدراسة باستخدام اختبار ألفا كرونباخ، وكانت النتائج تشير إلى درجة عالية من الاتساق. وتراوحت قيم ألفا من 68.0% إلى 76.3% عبر أبعاد مختلفة، مثل خصائص الأسواق غير الرسمية في ليبيا وتأثيرها على القطاع المالي الرسمي، بالإضافة إلى العوامل المؤثرة على سلوك السوق

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

تم استلام الورقة بتاريخ:11/ 11 /2023م وتم نشرها على الموقع بتاريخ:22/ 12/2023م

والاقتصاد الليبي بشكل عام. وبنسبة ألفا إجمالية قدرها 79.1% لكامل الاستبيان، تؤكد هذه النتائج ثبات الأداة في قياس بيانات الدراسة كما هو موضح بالجدول (1).

جدول رقم (1) معاملات ثبات مقياس الدراسة

أبعاد الدراسة	عدد الفقرات	معامل الثبات
خصائص الأسواق غير الرسمية في ليبيا	7	0.762
تأثير الأسواق غير الرسمية على تطوير القطاع المالي الرسمي في ليبيا	7	0.744
العوامل المؤثرة في السلوك غير الرسمي للسوق في ليبيا	7	0.680
الاقتصاد الليبي	7	0.763
الأداة ككل	28	0.791

صدق مقياس الدراسة:

إن صدق المقياس يعني التأكد من أن المقياس سوف يقيس ما أعدت الدراسة لقياسه (العساف، 1995 :929). وقد تحققت الدراسة من صدق مقياس الدراسة باستخدام طريقة الصدق، حيث تم حساب معامل الصدق الإحصائي باستخدام دالة الجذر التربيعي لمعامل الثبات وهي تتراوح ما بين (82.4%-87.2%)، وبلغت قيمة معامل الصدق لأداة الدراسة ككل(88.9%)، وهذا يبرر صدق المقاييس وأن فقرات الاستبانة تعكس قدرتها على قياس ما صممت من أجله كما هو موضح بالجدول(2).

جدول رقم (2) معاملات صدق الدراسة

أبعاد الدراسة	عدد الفقرات	معامل الثبات
خصائص الأسواق غير الرسمية في ليبيا	7	0.872
تأثير الأسواق غير الرسمية على تطوير القطاع المالي الرسمي في ليبيا	7	0.862
العوامل المؤثرة في السلوك غير الرسمي للسوق في ليبيا	7	0.824
الاقتصاد الليبي	7	0.873
الأداة ككل	28	0.889

تحليل بيانات الدراسة: بعد جمع البيانات من عينة الدراسة بواسطة استمارة الاستبيان، قام الباحث بتحليل وتفسير البيانات المجمعة للقسمين التي تضمنتها استمارة الاستبيان

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

تم استلام الورقة بتاريخ:11/ 11 /2023م وتم نشرها على الموقع بتاريخ:22/ 12/2023م

خصائص مجتمع الدراسة: يتم في هذا الجزء تحليل الخصائص العامة لمجتمع الدراسة من حيث (النوع، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة).

توزيع أفراد العينة حسب الجنس: يتبين من الجدول(3) المرتبط بالنوع أن أغلب أفراد العينة هم من الذكور وقد بلغت بنسبة(86.1%)، أما الإناث فقد بلغت(13.9%).

جدول(3) توزيع أفراد العينة حسب النوع

الجنس	التكرارات	النسبة
الذكر	31	%86.1
الأنثى	5	%13.9
المجموع	36	%100

توزيع أفراد العينة حسب العمر: يتبين من الجدول(4) المرتبط بالعمر لأفراد عينة الدراسة أن النسبة الأعلى تتمثل في الفئة(أقلمن25سنوات) وبنسبة(38.9%)، وجاءت في المرتبة الثانية فئة (من35 أقلمن 45 سنة) وبنسبة بلغت (33.3%)، ثم جاءت في المرتبة الأخيرة كلاً من (من25الى أقل من 35 سنوات) و (اكبر من 45 سنة) وبنسبة بلغت (13.9).

جدول(4) توزيع أفراد العينة حسب العمر

العمر	التكرارات	النسبة
أقل من25سنوات	14	%38.9
من25الى أقل من35سنوات	5	%13.9
من 35 أقل من 45 سنة	12	%33.3
اكبر من 45	5	%13.9
المجموع	36	%100

توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي:

يتبين من الجدول(5) المتعلق بالمؤهل العلمي أن أغلب أفراد العينة هم من حملة البكالوريوس بنسبة (41.7%)، أما حملة الماجستير فقد جاءت في المرتبة الثانية وتحصلت على (30.7%)، وجاءت في المرتبة الثالثة حملة الدكتوراه وبنسبة (11.1%)، وجاءت في المرتبة الأخيرة كلاً من حملة الثانوية و د.العالي و مؤهلات أخرى وبنسبة بلغت (5.5%) كما موضح بالجدول:

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

تم استلام الورقة بتاريخ:11/ 11 /2023م وتم نشرها على الموقع بتاريخ:22/ 12/2023م

جدول(5) توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل	التكرارات	النسبة
دبلوم عالي	2	%5.5
بكالوريوس	15	%41.7
ماجستير	11	%30.7
دكتوراه	4	11.1
الثانوية العامة	2	%5.5
أخرى	2	%5.5
المجموع	36	%100

توزيع أفراد العينة حسب الخبرة: يتبين من الجدول(6) المرتبط بسنوات الخبرة لأفراد عينة الدراسة أن النسبة الأعلى تتمثل في الفئة(أقل من 5 سنوات) وبنسبة (47.3%)، وجاءت في المرتبة الثانية فئة(20 فما فوق) وبنسبة بلغت (25.0%)، ثم جاءت سنوات الخبرة (من 10 أقل من 15 سنة) في المرتبة الثالثة وبنسبة بلغت (11.1%)، ثم جاءت في المرتبة الأخيرة كلاً من فئة (من 5 إلى أقل من 10 سنوات)و فئة(من 15 أقل من 20سنة) وبنسبة بلغت (8.3).

جدول(6) توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرارات	النسبة
أقل من 5 سنوات	17	%47.3
من 5 إلى أقل من 10 سنوات	3	%8.3
من10 أقل من 15 سنة	4	%11.1
من15 أقل من 20 سنة	3	%8.3
20سنة فما فوق	9	%25.0
المجموع	36	%100

التحليل الإحصائي للبيانات:

يتم في هذا الجانب عرض وتحليل البيانات التي توصلت إليها الدراسة، وذلك بعد حساب المتوسطات والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لجميع متغيرات الدراسة.

1.تحليل ومناقشة البيانات المتعلقة بعلاقة المعاملات المالية الغير رسمية في الاقتصاد الليبي: وتشير بيانات الجدول (7) إلى أن الأسواق غير الرسمية في ليبيا تعتبر جديرة بالثقة

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
www.stcrs.com.ly
العدد 22 سبتمبر 2023
Volume 22 september 2023
مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
تم استلام الورقة بتاريخ:11/ 11 /2023م وتم نشرها على الموقع بتاريخ:22/ 12/2023م

وآمنة، وذلك بمتوسط حسابي مرتفع قدره 4.06 ووزن نسبي قدره 81.2%. كما يُنظر إلى فرص ريادة الأعمال في هذه الأسواق بشكل إيجابي، بمتوسط 3.89 ووزن نسبي 77.8%. كما تعد إمكانية الوصول إلى الأسواق غير الرسمية ميزة أخرى، بمتوسط حسابي 3.61 ووزن نسبي 72.2%. على الرغم من الاعتراف بأن الأسواق غير الرسمية تلبي الاحتياجات المالية، بمتوسط 3.69 ووزن نسبي 73.8%، إلا أن هناك مخاوف بشأن مخاطر المستهلك بسبب الممارسات غير المنظمة (متوسط 3.81، ووزن نسبي 76.2%). ويقابل دعم الأفراد ذوي الدخل المنخفض بالتشكيك، حيث أظهر أدنى متوسط 3.03 ووزن نسبي 60.6%. وبشكل عام، تم التعرف على أهمية الأسواق غير الرسمية في الاقتصاد بمتوسط 3.47 ووزن نسبي 69.4%. يكشف الاستطلاع عن موقف إيجابي بشكل عام تجاه الأسواق غير الرسمية بمتوسط متوسط قدره 3.65 في جميع الأبعاد، إلا أن الانحراف المعياري المرتفع يشير إلى وجود تباين كبير في الاستجابات.

جدول(7) المتوسطات والانحرافات المعيارية والوزن النسبي خصائص الأسواق غير الرسمية في ليبيا

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة الأهمية
1	الأسواق غير الرسمية في ليبيا ضرورية لتلبية الاحتياجات المالية لغالبية السكان	3.69	1.390	%73.8	4
2	الأسواق غير الرسمية في ليبيا أكثر سهولة من الخدمات المالية الرسمية	3.61	0.728	%72.2	5
3	تعمل الأسواق غير الرسمية في ليبيا خارج الإطار التنظيمي، مما يشكل مخاطر على المستهلكين	3.81	0.980	%76.2	3
4	توفر الأسواق غير الرسمية في ليبيا وسيلة للأشخاص للمشاركة في ريادة الأعمال وتوليد الدخل	3.89	1.190	%77.8	2
5	الأسواق غير الرسمية في ليبيا مدفوعة بشكل أساسي بالطلب من الأفراد ذوي الدخل المنخفض	3.03	1.404	%60.6	7
6	توفر الأسواق غير الرسمية في ليبيا مستوى أعلى من الثقة والأمان مقارنة بالمؤسسات المالية الرسمية	4.06	0.984	%81.2	1
7	تلعب الأسواق غير الرسمية في ليبيا دورًا مهمًا في الاقتصاد الكلي	3.47	1.424	%69.4	6
الاتجاه العام للبعد		3.65	0.607		

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
www.stcrs.com.ly
العدد 22 سبتمبر 2023
Volume 22 september 2023
مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
تم استلام الورقة بتاريخ:11/ 11 /2023م وتم نشرها على الموقع بتاريخ:22/ 12/2023م

2.تحليل البيانات المتعلقة ببُعد تأثير الأسواق غير الرسمية على تطوير القطاع المالي الرسمي في ليبيا:

لتحديد مستوى تأثير الأسواق غير الرسمية على تطوير القطاع المالي الرسمي في ليبيا تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لعبارات هذا البعد، وذلك كم هو موضح في الجدول(8).

جدول رقم (8) المتوسطات والانحرافات المعيارية والوزن النسبي من وجهة نظر إجابات عينة الدراسة على بُعد تأثير الأسواق غير الرسمية على تطوير القطاع المالي الرسمي في ليبيا

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة الأهمية
1	تتنافس الأسواق غير الرسمية في ليبيا مع المؤسسات المالية الرسمية وتثبط نموها.	3.75	1.296	%75.0	3
2	يمكن للأسواق غير الرسمية في ليبيا أن تكمل المؤسسات المالية الرسمية وتعزز خدماتها.	3.50	1.134	%70.0	6
3	تعيق الأسواق غير الرسمية في ليبيا تطوير قطاع مالي رسمي من خلال خلق ساحة لعب غير متكافئة.	3.67	1.242	%73.4	4
4	يمكن للأسواق غير الرسمية في ليبيا أن تساعد في تحديد فجوات السوق التي يمكن للمؤسسات المالية الرسمية سدها.	3.58	1.052	%71.6	5
5	تعمل الأسواق غير الرسمية في ليبيا كحاجز أمام دخول المؤسسات المالية الرسمية الجديدة.	3.47	1.230	%69.4	7
6	تتمتع الأسواق غير الرسمية في ليبيا بالقدرة على تشجيع الابتكار في القطاع المالي الرسمي.	3.83	1.134	%76.6	2
7	يجب دمج الأسواق غير الرسمية في ليبيا في القطاع المالي الرسمي لتعزيز الشمول المالي.	4.06	0.754	%81.2	1
	الاتجاه العام للبعد	3.69	0.642		

يوضح الجدول 8 أن هناك اعتقاد قوي بالأثر الإيجابي لدمج الأسواق غير الرسمية في القطاع المالي الرسمي في ليبيا لتعزيز الشمول المالي، مع إعطاء الأهمية القصوى بمتوسط حسابي 4.06 ووزن نسبي 81.2%. ويُعتقد أيضًا أن الأسواق غير الرسمية تشجع الابتكار في المؤسسات المالية الرسمية (متوسط 3.83، وزن 76.6%). ومع ذلك، هناك مخاوف بشأن تنافس الأسواق غير الرسمية مع المؤسسات الرسمية واحتمال إعاقتها لنموها (متوسط 3.75، وزن 75%)، وخلق ساحة لعب غير متكافئة (متوسط 3.67، وزن 73.4%). ويُنظر إلى مساهمة الأسواق غير الرسمية في استكمال المؤسسات الرسمية وتحديد الفرص على أنها أقل أهمية (يعني 3.50 و3.58، بوزن 70% و71.6% على التوالي). وأقل الاتفاق هو ما إذا كانت الأسواق غير الرسمية تمنع ظهور كيانات مالية رسمية جديدة

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
www.stcrs.com.ly
العدد 22 سبتمبر 2023
Volume 22 september 2023
مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
تم استلام الورقة بتاريخ:11/ 11 /2023م وتم نشرها على الموقع بتاريخ:22/ 12/2023م

(المتوسط 3.47، الوزن 69.4%). بشكل عام، هناك وجهة نظر إيجابية إلى حد ما حول دور الأسواق غير الرسمية في القطاع المالي الرسمي، بمتوسط 3.69 وانحراف معياري منخفض يشير إلى إجماع عام بين المشاركين

3.تحليل البيانات المتعلقة ببُعد العوامل المؤثرة في السلوك غير الرسمي للسوق في ليبيا:

لتحديد مستوى بُعد العوامل المؤثرة في السلوك غير الرسمي للسوق في ليبيا تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لعبارات هذا البعد، وذلك كم هو موضح في الجدول(9).

جدول(9) المتوسطات والانحرافات المعيارية والوزن النسبي من وجهة نظر إجابات عينة الدراسة على بُعد دور السياسات واللوائح الحكومية في تشكيل المشهد السوقي غير الرسمي في ليبيا

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة الأهمية
1	يعد الافتقار إلى الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية السبب الرئيسي وراء استخدام الناس للأسواق غير الرسمية في ليبيا.	3.94	0.893	%78.8	4
2	يتم تحفيز الجهات الفاعلة في السوق غير الرسمية في ليبيا في المقام الأول من خلال المكاسب المالية.	4.08	0.770	%81.6	1
3	تلعب الأعراف والقيم الاجتماعية دورًا مهمًا في تشكيل سلوك الجهات الفاعلة في السوق غير الرسمية في ليبيا.	3.67	1.265	%81.2	3
4	تشجع البيئة القانونية والتنظيمية في ليبيا على استخدام الأسواق غير الرسمية.	3.92	0.967	%78.4	5
5	يحجم الفاعلون غير الرسميين في السوق في ليبيا عن استخدام الخدمات المالية الرسمية بسبب انعدام الثقة.	3.50	1.134	%70.0	7
6	تفتقر الجهات الفاعلة في السوق غير الرسمية في ليبيا إلى المعرفة المالية اللازمة لاستخدام الخدمات المالية الرسمية.	4.06	0.860	%81.2	2
7	تفضل الجهات الفاعلة في السوق غير الرسمية في ليبيا المرونة والراحة التي توفرها الأسواق غير الرسمية.	3.75	0.770	%75.0	6
الاتجاه العام للبعد		3.84	0.489.		

ويبين الجدول (9) أن المكاسب المالية هي المحفز الأساسي للمشاركين في الأسواق غير الرسمية في ليبيا، كما يدل على ذلك أعلى متوسط 4.08 ووزن نسبي 81.6%. والأمر الثاني هو الافتقار إلى المعرفة المالية، مما يعيق استخدام الخدمات المالية الرسمية (المتوسط 4.06، الوزن 81.2%). تعد إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية أيضًا عاملاً مهمًا (متوسط 3.94، وزن 78.8%). يتم الاعتراف بالأعراف الاجتماعية

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
www.stcrs.com.ly
العدد 22 سبتمبر 2023
Volume 22 september 2023
مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
تم استلام الورقة بتاريخ:11/ 11 /2023م وتم نشرها على الموقع بتاريخ:22/ 12/2023م

والأطر التنظيمية كعوامل تشكيل في عمليات السوق غير الرسمية، حيث يبلغ متوسطها 3.67 و3.92 على التوالي. إن التفضيلات المتعلقة بمرونة الأسواق غير الرسمية وانعدام الثقة في الأنظمة الرسمية هي مخاوف أقل تأثيراً ولكنها ملحوظة. بشكل عام، تشير البيانات إلى اتفاق متوسط إلى مرتفع حول تأثير السياسات الحكومية والعوامل الاجتماعية على السوق غير الرسمية، بمتوسط 3.84 مما يعكس إجماعًا بين المشاركين

تحليل البيانات المتعلقة ببُعد الاقتصاد الليبي:

لتحديد مستوى بُعد الاقتصاد الليبي في تشكيل المشهد السوقي غير الرسمي في ليبيا تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لعبارات هذا البعد، وذلك كم هو موضح في الجدول(10).

جدول(10) المتوسطات والانحرافات المعيارية والوزن النسبي من وجهة نظر إجابات عينة الدراسة على بُعد الاقتصاد الليبي

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة الأهمية
1.	يعد الافتقار إلى الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية السبب الرئيسي وراء استخدام الناس للأسواق غير الرسمية في ليبيا.	4.00	0.828	%80.0	2
2.	يتم تحفيز الجهات الفاعلة في السوق غير الرسمية في ليبيا في المقام الأول من خلال المكاسب المالية.	3.92	1.025	%78.4	3
3.	تلعب الأعراف والقيم الاجتماعية دورًا مهمًا في تشكيل سلوك الجهات الفاعلة في السوق غير الرسمية في ليبيا.	3.86	1.291	%77.2	4
4.	تشجع البيئة القانونية والتنظيمية في ليبيا على استخدام الأسواق غير الرسمية.	3.64	1.199	%72.8	5
5.	يحجم الفاعلون غير الرسميين في السوق في ليبيا عن استخدام الخدمات المالية الرسمية بسبب انعدام الثقة.	3.64	1.268	%72.8	6
6.	تفتقر الجهات الفاعلة في السوق غير الرسمية في ليبيا إلى المعرفة المالية اللازمة لاستخدام الخدمات المالية الرسمية.	4.06	0.765	%81.2	1
7	تفضل الجهات الفاعلة في السوق غير الرسمية في ليبيا المرونة والراحة التي توفرها الأسواق غير الرسمية	3.50	1.159	%70.0	7
الاتجاه العام للبعد		3.79	0.585		

ويشير تحليل الجدول 11 إلى أن الاقتصاد الليبي يتأثر بشكل كبير بالقطاع المالي غير الرسمي. السبب الرئيسي للاعتماد على الأسواق غير الرسمية هو نقص المعرفة المالية، حيث بلغ أعلى متوسط حسابي 4.06 ووزن نسبي 81.2%، مما يسلط الضوء على الحاجة إلى التثقيف المالي. ويأتي بعد ذلك مباشرة عدم إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

تم استلام الورقة بتاريخ:11/ 11 /2023م وتم نشرها على الموقع بتاريخ:22/ 12/2023م

الرسمية، والذي يبلغ متوسطة الحسابي 4.00 ووزنه النسبي 80.0 في المائة، مما يشير إلى أن تحسين الوصول يمكن أن يحول الاعتماد بعيدا عن الأسواق غير الرسمية. ويبرز الدافع لتحقيق المكاسب المالية بين المشاركين في السوق غير الرسمية أيضا بمتوسط حسابي 3.92 ووزن نسبي 78.4%، مما يشير إلى الحوافز الاقتصادية التي تحرك القطاع غير الرسمي. كما أن دور الأعراف والقيم الاجتماعية مهم أيضًا بمتوسط حسابي قدره 3.86 ووزن نسبي قدره 77.2 في المائة، في حين يبدو أن الأطر القانونية والتنظيمية الحالية تسمح باستخدام الأسواق غير الرسمية، كما يتجلى ذلك في متوسط حسابي قدره 3.64. إن انعدام الثقة في الخدمات المالية الرسمية والمرونة والملائمة الملحوظة للأسواق غير الرسمية هي عوامل أقل تأثيراً ولكنها ملحوظة حيث يبلغ متوسطة الحسابي 3.64 و3.50. ويشير الاتجاه العام إلى اعتراف معتدل بهذه القضايا، بمتوسط حسابي إجمالي قدره 3.79، إلا أن التباين في الاستجابات واضح من الانحراف المعياري.

ويبرز الدافع لتحقيق المكاسب المالية بين المشاركين في السوق غير الرسمية أيضا بمتوسط حسابي 3.92 ووزن نسبي 78.4%، مما يشير إلى الحوافز الاقتصادية التي تحرك القطاع غير الرسمي. كما أن دور الأعراف والقيم الاجتماعية مهم أيضا بمتوسط حسابي قدره 3.86 ووزن نسبي قدره 77.2 في المائة، في حين يبدو أن الأطر القانونية والتنظيمية الحالية تسمح باستخدام الأسواق غير الرسمية، كما يتجلى ذلك في متوسط حسابي قدره 3.64. إن انعدام الثقة في الخدمات المالية الرسمية والمرونة والملائمة الملحوظة للأسواق غير الرسمية هي عوامل أقل تأثيراً ولكنها ملحوظة حيث يبلغ متوسطها الحسابي 3.64 و3.50. ويشير الاتجاه العام إلى اعتراف معتدل بهذه القضايا، بمتوسط حسابي إجمالي قدره 3.79، إلا أن التباين في الاستجابات واضح من الانحراف المعياري.

اختبار فرضيات الدراسة:

ولاختبار هذه الفرضية فقد تم اللجوء إلى اختبار معامل ارتباط بيرسون الذي يقيس قوة واتجاه العلاقة الخطية بين متغيرين، مما يوفر قيمة بين −1 و+1 للدلالة على طبيعة وشدة الارتباط بينهما. بالتالي تم اختبار فرضيات الدراسة كما يلي:

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

تم استلام الورقة بتاريخ:11/ 11 /2023م وتم نشرها على الموقع بتاريخ:22/ 12/2023م

الفرضية الرئيسية الصفرية: لا توجد علاقة بين المعاملات المالية غير الرسمية والاقتصاد الليبي

الفرضية الرئيسية البديلة: توجد علاقة بين المعاملات المالية غير الرسمية والاقتصاد الليبي

الفرضية الفرعية الأولى:

الفرضية الفرعية الصفرية الأولى: لا توجد علاقة بين خصائص الأسواق غير الرسمية والاقتصاد الليبي عند مستوى الدلالة المعنوية 5%

الفرضية الفرعية البديلة الأولى توجد علاقة بين خصائص الأسواق غير الرسمية والاقتصاد الليبي عند مستوى الدلالة المعنوية 5%

جدول (11)نتائج اختبار معامل الارتباط

القياس	القيمة
الوسط الحسابي(AM)	3.65
الانحراف المعياري(SD)	0.607
معامل الارتباط(r)	0.374
درجات الحرية(df)	35
مستوى الدلالة قيمة الـ(p)	0.025
القرار	رفض الفرضية الصفرية

ويكشف تحليل الجدول (11) باستخدام اختبار معامل الارتباط بيرسون عن وجود معامل ارتباط (r) قدره 0.374 بين تأثير الأسواق غير الرسمية وتطور القطاع المالي الرسمي في الاقتصاد الليبي. ويشير هذا المعامل إلى وجود علاقة إيجابية متوسطة بين المتغيرين. مع مستوى أهمية (p–value) تم الإبلاغ عنه عند 0.025، تكون هذه النتيجة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5% (α = 0.05). وبما أن القيمة p أقل من 0.05، فإننا نرفض الفرضية الصفرية لعدم وجود علاقة ونستنتج أن هناك بالفعل علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات عند مستوى 5٪. ويشير هذا إلى أنه مع اختلاف خصائص السوق غير الرسمية، هناك تأثير مماثل وقابل للقياس على تنمية القطاع المالي الرسمي في سياق الاقتصاد الليبي.

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

تم استلام الورقة بتاريخ:11/ 11 /2023م وتم نشرها على الموقع بتاريخ:22/ 12/2023م

الفرضية الفرعية الثانية:

الفرضية الفرعية الصفرية الثانية: لا توجد علاقة بين تأثير الأسواق غير الرسمية على تطوير القطاع المالي الرسمي والاقتصاد الليبي عند مستوى الدلالة المعنوية 5%

الفرضية الفرعية البديلة الثانية: توجد علاقة بين تأثير الأسواق غير الرسمية على تطوير القطاع المالي الرسمي والاقتصاد الليبي عند مستوى الدلالة المعنوية 5%

جدول (12) نتائج معامل الارتباط

المقياس	القيمة
الوسط الحسابي(AM)	3.69
الانحراف المعياري(SD)	0.642
معامل الارتباط(r)	0.357
درجات الحرية(df)	35
مستوى الدلالة الإحصائية) قيمة(p	0.033
القرار	قبول الفرضية البديلة

وبتحليل الجدول (12) من خلال اختبار معامل ارتباط بيرسون تبين أن معامل الارتباط (r) قدره 0.357. ويشير هذا الرقم إلى وجود ارتباط إيجابي معتدل بين تأثير الأسواق غير الرسمية وتطور القطاع المالي الرسمي داخل الاقتصاد الليبي. ويشير المتوسط الحسابي (AM) البالغ 3.69، مع الانحراف المعياري (SD) البالغ 0.642، إلى إجماع معتدل بين الآراء التي شملها الاستطلاع، وإن كان مع بعض التباين.

والأهم من ذلك، أن مستوى الأهمية هو 0.033، وهو أقل من عتبة ألفا (α) البالغة 0.05. يشير هذا إلى أن العلاقة الملاحظة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الأهمية التقليدي 5٪. وبالتالي يتم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود علاقة بين المتغيرات. وبدلا من ذلك، فإننا نقبل الفرضية البديلة، ونؤكد على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تأثير الأسواق غير الرسمية على تطور القطاع المالي الرسمي في ليبيا. وتؤكد هذه النتائج تأثير الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية على تنمية القطاع المالي الرسمي، مما يشير إلى أن ديناميكيات السوق غير الرسمية تشكل اعتبارا هاما للسياسة الاقتصادية وتنظيم القطاع المالي.

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

تم استلام الورقة بتاريخ:11/ 11 /2023م وتم نشرها على الموقع بتاريخ:22/ 12/2023م

الفرضية الفرعية الثالثة:

الفرضية الفرعية الصفرية الثالثة: الفرضية الفرعية الصفرية الأولى: لا توجد علاقة بين العوامل المؤثرة في سلوك السوق غير الرسمية والاقتصاد الليبي عند مستوى الدلالة المعنوية 5%

الفرضية الفرعية البديلة الثالثة: توجد علاقة بين العوامل المؤثرة في سلوك السوق غير الرسمية والاقتصاد الليبي عند مستوى الدلالة المعنوية 5%

جدول رقم (13) نتائج اختبار معامل الارتباط

المقياس	القيمة
المتوسط الحسابي(AM)	3.79
الانحراف المعياري(SD)	0.585
معامل الارتباط(r)	0.654
درجات الحرية(df)	35
مستوى الدلالة الإحصائية(p-value)	0.000
القرار	رفض الفرضية الصفرية

يكشف تحليل الجدول (13) باستخدام اختبار معامل ارتباط بيرسون عن وجود ارتباط إيجابي كبير ($r = 0.654$) بين العوامل المؤثرة على سلوك السوق غير الرسمية والاقتصاد الليبي. ويشير معامل الارتباط المرتفع هذا إلى وجود علاقة قوية بين المتغيرات.

تم الإبلاغ عن مستوى الأهمية (قيمةp) على أنه 0.000، وهو أقل بكثير من عتبة ألفا التقليدية البالغة 0.05، مما يشير إلى أن العلاقة الملاحظة ذات دلالة إحصائية عالية عند مستوى دلالة 5٪. وبالتالي يتم رفض الفرضية الصفرية التي لا تفترض أي علاقة. وبدلا من ذلك، فإننا نقبل الفرضية البديلة التي تفترض وجود علاقة هامة بين العوامل المؤثرة على سلوك السوق غير الرسمية والاقتصاد الليبي.

ويشير هذا إلى أن العوامل المؤثرة داخل السوق غير الرسمية لها تأثير قوي وهام على الاقتصاد الليبي، مما قد يكون له آثار مهمة على السياسة الاقتصادية والتنظيم المالي.

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

تم استلام الورقة بتاريخ:11/ 11 /2023م وتم نشرها على الموقع بتاريخ:22/ 12/2023م

النتائج:

1.تأثير الأسواق غير الرسمية على القطاع المالي الرسمي :

تم العثور على علاقة إيجابية معتدلة بين خصائص الأسواق غير الرسمية وتطور القطاع المالي الرسمي في ليبيا (Pearson's r = 0.374، p = 0.025). ويشير هذا إلى وجود تأثير كبير لديناميكيات السوق غير الرسمية على القطاع المالي الرسمي.

2. خصائص وديناميكيات الأسواق غير الرسمية: حدد التحليل المكاسب المالية (المتوسط = 4.08، الوزن النسبي = 81.6%) ونقص المعرفة المالية (المتوسط = 4.06، الوزن النسبي = 81.2%) كمحفزات أساسية للمشاركة في الأسواق غير الرسمية. وكانت إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية أيضًا عاملاً ملحوظًا (المتوسط = 3.94، الوزن النسبي = 78.8%).

3.دور السياسات واللوائح الحكومية:لوحظ وجود علاقة إيجابية قوية (r = 0.654، p <0.001) بين تأثير السياسات الحكومية وعمل السوق غير الرسمية. وهذا يسلط الضوء على التأثير الكبير للوائح الحكومية على الأنشطة المالية غير الرسمية.

4.لعوامل المؤثرة على السلوك في الأسواق غير الرسمية:برزت المكاسب المالية كأهم دافع للانخراط في الأسواق غير الرسمية. وتبين أيضًا أن الافتقار إلى المعرفة المالية وقضايا إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية من العوامل المؤثرة.

وتشير هذه النتائج إلى أن القطاع المالي غير الرسمي في ليبيا يلعب دورا كبيرا في المشهد المالي الأوسع، ويتأثر بشكل كبير بالسياسات الحكومية والدوافع الفردية. توفر النتائج أساسًا لفهم التفاعل بين القطاعين المالي الرسمي وغير الرسمي، وهو أمر بالغ الأهمية لصنع السياسات المستنيرة والتخطيط الاقتصادي.

التوصيات:

انطلاقا من عمق التحليل والفهم الدقيق للبعد الاقتصادي الليبي والأسواق غير الرسمية، تقترح الدراسة التوصيات التالية:

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

تم استلام الورقة بتاريخ:11/ 11 /2023م وتم نشرها على الموقع بتاريخ:22/ 12/2023م

1. **تعزيز المعرفة المالية وإمكانية الوصول إليها:** تنفيذ برامج تثقيف مالي شاملة وتوسيع نطاق الخدمات المالية الرسمية لتشمل المناطق المحرومة، ومعالجة الفجوة المعرفية وقضايا إمكانية الوصول التي تؤدي إلى الاعتماد على الأسواق غير الرسمية.
2. **إصلاح وتعزيز السياسات:** تعديل السياسات الحكومية والأطر التنظيمية لتحسين دمج الأسواق غير الرسمية في الاقتصاد الرسمي، مع التركيز على إنشاء نظام مالي أكثر شمولاً وضمان المنافسة العادلة وحماية المستهلك.
3. **تحفيز إضفاء الطابع الرسمي وإجراء البحوث المستمرة:** تقديم حوافز للمشاركين في السوق غير الرسمية للانتقال إلى القطاع الرسمي ومراقبة ديناميكيات السوق والبحث عنها بشكل مستمر لتكييف السياسات بشكل فعال وسريع الاستجابة.

المراجع العلمية العربية :

بورعدة حورية، (2014). الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر – دراسة سوق الصرف الموازي (رسالة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران.

جمعية المصارف الليبية (2012) "قوائم تحليلية لأبرز المؤشرات المالية للمصارف التجارية للربع الأول لعام 2012 م.

حمودة، رشيدة؛ منصوري، كمال (2011). "إستراتيجيات إدارة الاقتصاد غير الرسمي في ظل التخطيط للتنمية المستدامة: دراسة مقارنة بين تجربتي الجزائر ومصر". سطيف: جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ص 8–17.

العساف، صالح بن حمد. (1995). المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية. مكتبة العبيكان الرياض.صفحة 929 .

علي بودلال، القطاع غير الرسمي في سوق العمل الجزائري – دراسة تحليلية تقييمية للفترة 1970–2010، مجلة الحقيقة، جامعة أدرار 11 الجزائر، المجلد 12، العدد 26، ديسمبر 2013 .

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

تم استلام الورقة بتاريخ:11/ 11 /2023م وتم نشرها على الموقع بتاريخ:22/ 12/2023م

قارة مالك،2009–2010). إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر مع عرض ومقارنة تجارب: المكسيك، تونس والسينغال (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة.

مطهري، كمال؛ بوثلجة، عبد الناصر (2016). "رهان الإنتقال من الإقتصاد الغير الرسمي إلى الإقتصاد الرسمي: تجارب دولية ومحلية". المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 6، العدد 1، صفحات 67–80–81 .

المراجع العلمية الإنجليزية:

References:

Abid, M. (2016). Size and Implication of Informal Economy in African Countries: Evidence from a Structural Model. International Economic Journal

Achua, C.F. and Lussier, R.N. (2014) Entrepreneurial drive and the informal economy in Cameroon 'Journal of Developmental Entrepreneurship, Vol. 19 No. 4, pp. 1-18

Adom, K. (2014) Beyond the marginalization thesis: An examination of the motivations of informal entrepreneurs in sub-Saharan Africa: Insights from Ghana 'International Journal of Entrepreneurship and Innovation, Vol. 15 No. 2, pp. 113-25.

Adom, K. and Williams, C.C. (2012) Evaluating the motives of informal entrepreneurs in Koforidua, Ghana 'Journal of Developmental Entrepreneurship, Vol. 17 No. 1, pp. 1-20.

Ayyagari, M., Demirgüç-Kunt, A., &Maksimovic, V. (2010). Formal versus informal finance: Evidence from China. Review of Financial Studies, 23(8), 3048-3097.

Azunre, G. A., Amponsah, O., Takyi, S. A., & Mensah, H. K. (2021). Informality-sustainable city nexus: The place of informality in advancing sustainable Ghanaian cities. Sustainable Cities and Society.

Bosch, M., & Esteban-Pretel, J. (2015). The labor market effects of introducing unemployment benefits in an economy with high informality.

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

تم استلام الورقة بتاريخ:11/ 11 /2023م وتم نشرها على الموقع بتاريخ:22/ 12/2023م

Bose, N. (2014). Informal sector and economic development: The credit supply channel. Economic Inquiry, 52(2), 670-690.

Charmes, J. (2000). Informal sector, poverty and gender: A review of empirical evidence. World Bank.

Chen, M.A. (2005). Rethinking the Informal Economy: Linkages with the Formal Economy and the Formal Regulatory Environment. DESA Working Paper No. 46.

Cihak, M., Demirguc-Kunt, A., Martínez Pería, M. S., &Mohseni-Cheraghlou, A. (2013). Financial inclusion and financial stability: Current policy issues. IMF Working Paper, 13/1.

Gerxhani, K. (2004). The informal sector in developed and less developed countries: A literature survey. Public Choice, 120(3-4), 267-300.

Gërxhani, K. (2004). The informal sector in developed and less developed countries: A literature survey. Public choice, 120(3-4), 267-300.

Goel, R. K., &Saunoris, J. W. (2021). Economic development, corruption, and income inequality: The role of the informal sector. International Area Studies Review.

Huang, G., Xue, D., & Wang, B. (2020). Integrating Theories on Informal Economies: An Examination of Causes of Urban Informal Economies in China. Sustainability

ILO (2002). Women and Men in the Informal Economy: A Statistical Picture. International Labour Organization.

La Porta, R., & Shleifer, A. (2008). The unofficial economy and economic development. Brookings Papers on Economic Activity, 2008(2), 275-352.

Loayza, N. V. (1996). The economics of the informal sector: a simple model and some empirical evidence from Latin America. World Bank.

Mazumdar, D. (1981). The influence of the urban informal sector on economic inequality. In The Urban Informal Sector in Developing Countries: Employment, Poverty, and Environment.

Morgan, P., & Ponte, L. (2018). Impact of digital finance on financial inclusion and stability. Borsa Istanbul Review, 18(4), 329-340.

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

تم استلام الورقة بتاريخ:11/ 11 /2023م وتم نشرها على الموقع بتاريخ:22/ 12/2023م

Nwosu, E. O., &Oyeniyi, A. O. (2020). The informal sector and economic growth of South Africa and Nigeria: A comparative systematic review. Economies, 6(4), 134.

Perry, G. E., Arias, O. S., López, J. H., Maloney, W. F., &Servén, L. (2007). Informality: Exit and Exclusion. World Bank.

Roberts, A. (2013). Peripheral accumulation in the world economy: A cross-national analysis of the informal economy. International Journal of Comparative Sociology.

Sassen, S. (1994). The Informal Economy: Between New Developments and Old Regulations. Yale Law Journal

Schneider, F., &Enste, D. H. (2000). Shadow Economies: Size, Causes, and Consequences. Journal of Economic Literature, 38(1), 77-114.

Schneider, F., &Enste, D. H. (2000). Shadow Economies: Size, Causes, and Consequences. Journal of Economic Literature, 38(1), 77-114.

Smith, Philip. 1994. “Assessing the Size of the Underground Economy: The Statistics Canada Perspectives.” Canadian Economic Observer, Catalogue No.: 13-604-MIB1994028.

Williams, C.C. and Windebank, J. (1998) Informal Employment in the Advanced Economies: Implications for Work and Welfare, Routledge, London.

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع